آفاق

بهرا الضياء

Bahra No 512 Sun. 15 Nov 2009

صفحة الحرف الأول

محمد الموسوي

الانتخابات بسبب الاضطرابات السياسية في العراق، وقد أعلن عن تأجيلها أكثر من مرة، ما زالت مسألة موعدها غير محسومة حتى الآن. وقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن الانتخابات ستجرى في 16 كانون الثاني 2010، وهو ما أثار جدلاً واسعاً بين الأوساط السياسية والشعبية، حيث يرى البعض أن هذا الموعد قريب جداً، بينما يرى آخرون أنه بعيد جداً. وتأتي هذه الانتخابات في ظل ظروف أمنية وسياسية معقدة، حيث لا تزال البلاد تعاني من آثار الحرب الطويلة والاحتلال، بالإضافة إلى الصراعات الطائفية والعرقية التي تهدد استقرار البلاد. وتعتبر هذه الانتخابات اختباراً حقيقياً لقدرة العراق على تجاوز هذه التحديات وبناء نظام سياسي مستقر وديمقراطي.

هل من إستراتيجية عراقية جديدة؟

د. سمير الجميل

يثير موعد الانتخابات التشريعية في العراق في 16 كانون الثاني 2010 جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والشعبية. فمن جهة، يرى البعض أن هذا الموعد قريب جداً، ولا يترك وقتاً كافياً للأحزاب السياسية لتنظيم حملاتها الانتخابية وتعبئة أنصارها. كما أن هناك مخاوف من أن يؤدي هذا التسرع إلى تزوير الانتخابات أو حدوث أعمال عنف تهدد سلامة العملية الانتخابية. من جهة أخرى، يرى البعض أن هذا الموعد بعيد جداً، وأنه يمنح الحكومة الحالية فرصة طويلة للاستمرار في السلطة وتعزيز نفوذها، مما قد يؤدي إلى تهميش المعارضة وتقليص فرص التغيير السلمي. وتأتي هذه الانتخابات في ظل ظروف أمنية وسياسية معقدة، حيث لا تزال البلاد تعاني من آثار الحرب الطويلة والاحتلال، بالإضافة إلى الصراعات الطائفية والعرقية التي تهدد استقرار البلاد. وتعتبر هذه الانتخابات اختباراً حقيقياً لقدرة العراق على تجاوز هذه التحديات وبناء نظام سياسي مستقر وديمقراطي.

ملامح من تاريخ العراق المعاصر

أزمة الكيلاني والوصي عبد الاله

هيثم الموسوي

عندما استلمت وزارة النوري السعيد عام ١٩٤٠ ، وقع الخليفة الكيلاني في أزمة كبيرة مع الحكومة الجديدة، فالكيلاني وزارته الأولى انتهوا بالاستقالة بأحراج وبالتالي أصبحوا بلا أحزاب ولا مناصب، وقع الخليفة الكيلاني تحت تأثير الأحزاب والانتقادات العنيفة التي وجهت له من مختلف الفئات.

وعلى أثر استقالت الوزارة الكيلانية الحكم، لم يكن هناك مفهوم سيطرة وسيطر الجيش على دوره، وما حدث بالانقلاب الذي قاده بكر صدقي عام ١٩٣٧ ، وبالتالي أصبح الجيش يتدخل أحياناً في الحكم وأحياناً يعتبر نفسه مسؤول عن حماية الدستور والنظام السياسي، وهذا ما حدث في ١٩٥٨ ، فالجيش يتدخل عندما يشعر بأن هناك خطر على